Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (5): 30 May 2020
P: 63 - 79
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (5): 30 مايو 2020 م
ص: 63 - 79

The importance of economic reform Policies in Arab states programs development Case study of Sudanese economy- Sudan

Mahdi Abdallah Mohamed
Nile cement company || Internal audit || Sudan

Abstract: The study aims to indentify the causes of deterioration of the economy in Sudan, the problem of the study there is administration corruption, no separation of government authorities and the failure of economic policies, no transparency. The study was conducted (inductive, deductive and analysis) approach so most important results of the researcher: the lack of transparency, the immigration qualified outside Sudan and economic blockade are the reasons of the failure of the Sudanese economy. The most important recommendation of the study: to make real policies towards the motivating expatriates and investors, attention to agricultural, animal's productions and transformative industries.

Keywords: Policies؛ The economic program؛ Economic reform؛ Development.

أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي في تنمية البرامج الاقتصادية في الدول العربية دراسة ميدانية على الاقتصاد السوداني- السودان

مهدي عبد الله محمد
شركة النيل للإسمنت || المراجعة الداخلية || السودان

الملخص: هدفت الدراسة للتعرف على أسباب ومعالجة تدهور الاقتصاد السوداني ومعالجته. من خلال صياغة عدد من الفرضيات أهمها هناك علاقة طردية بين الشفافية وعدم الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية. انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي والتحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة. من أهم نتائج الدراسة الحكم اللامركزي والفساد الإداري وهجرة الكوادر المؤهلة والحصار الاقتصادي وعدم اهتمام الدولة بالإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية من أسباب فشل تطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة في السودان. اختتمت الدراسة بعدة توصيات منها إعادة النظر في الحكم اللامركزي، وضع سياسات تحفز المستثمرين والمغتربين للاستفادة من مدخراتهم، محاربة الفساد والفصل بين السلطات التنفيذية- التشريعية – القضائية- الإعلام، وعودة الكوادر المؤهلة والاهتمام بجانب الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية.

الكلمات المفتاحية: السياسات، البرنامج الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، التنمية.

أولا- الإطار المنهجي

المقدمة: السياسة الاقتصادية هي الاجراءات الحكومية الهادفة للتأثير على السلوك الاقتصادي وبمعناها الضيق التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد، وزارة التجارة الخارجية والصناعة) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي وخلافه. كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعنى أن قرار تتخذه السلطات

العامة ويكون متعلقاً بواحدة من هذه المتغيرات مثلاً خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته (إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة – في إطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية.)

مشكلة الدراسة:

تشكل سياسات الإصلاح الاقتصادي أهمية بالغة في تطوير ونمو الاقتصاد الدولي. وللمساعدة في معالجة مشكلات ومعوقات نمو الاقتصاد نجد هناك بعض الدارسات اشارت إلى وجود هذه المشكلة، تتمثل مشكلة الدراسة في عدم اهتمام الدولة بمشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية، وعدم فصل السلطات التنفيذية – القضائية – التشريعية – والإعلام. وعدم وجود الشفافية والفساد الإداري تلك الأسباب أدت إلى تدهور الاقتصاد السوداني.

أسئلة الدراسة:

1- هل تتبع الدول العربية سياسات اقتصادية متوازنة وسليمة تمكن من تحقيق التنمية المطلوبة؟
2- هل عدم الشفافية والفساد الإداري من أسباب معوقات نجاح السياسات الاقتصادية في الدول العربية؟
3- عدم فصل السلطات (تشريعية–تنفيذية– قضائية – الإعلام) سبب فشل السياسات الاقتصادية في الدول العربية.

فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة طردية بين فصل السلطات التنفيذية – والتشريعية – والقضائية- والإعلام ونجاح السياسات الاقتصادية.
2- هناك علاقة طردية بين الشفافية وعدم الفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب ومعالجة تدهور الاقتصاد السوداني، والتعرف على السياسات الاقتصادية السليمة التي تؤدى إلى إصلاح الاقتصاد السوداني، وللوصول إلى أهداف الدراسة لابد من:

1- التعرف على خصوصية الاقتصاد السوداني.
2- التعرف على المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد السوداني.
3- التعرف على آراء الخبراء في مجال الإصلاح الاقتصادي.
4- التعرف على انعكاسات الحكم اللامركزي على الاقتصاد السوداني.

أهمية الدراسة:

تعد سياسات الإصلاح الاقتصادي جزءا من اهتمام الدول العربية وذلك لأن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة تؤدي لتقدم ونمو الاقتصاد. عليه يسعى البحث للمساهمة في صياغة سياسات اقتصادية متوازنة تناسب

طبيعة كل دولة عربية من خلال دراسة الحالة (السودان)، لإنجاح السياسات الاقتصادية بالعمل على بيان أثر فصل السلطات التشريعية – القضائية- التنفيذية- الإعلام، الذي يساهم في توضيح انعكاس الشفافية والفساد الحكومي.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث لتحقيق الدراسة على الاتي:

المنهج الوصفي والاستقرائي: لاختبار مدى صحة الدراسة النظرية.

المنهج الوصفي: لعرض الدراسة النظرية واستخلاص النتائج.

المنهج التاريخي: لعرض الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة منال متولي (1998): بعنوان تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية

هدفت الدراسة إلى بحث أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة82/ 1983- 95/ 1996م.استخدمت الدراسة التحليل الوصفي والكمي لبحث العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من خلال التعرف على معدل نمو الاستثمار الحكومي وأهميته. قامت الدراسة باستخدام نموذج معادلات آنية تكون من معادلتين تفسران سلوك كل من الناتج الممكن(المحتمل) والاستثمار الخاص، فعبر النموذج عن علاقة هيكلية ربطت بين الاستثمار الخاص بالإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والانفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي، مستوى الضرائب، المستوى العام للأسعار، مدى كثافة اللجوء إلى التمويل التضخمي والاستثمار الخاص عن فترة سابقة إضافة إلى متغير صوري يمثل أذون الخزانة. تم تقدير النموذج باستخدام نموذج متجه تصحيح الأخطاء (Model Correction))Error Vector، واظهرت نتائج التقدير أن الأثر غير معنوي للإنفاق الحكومي على البنية الأساسية على كل من الاستثمار الخاص والناتج المحتمل وقد تعارضت هذه النتيجة مع المبالغ الطائلة التي انفقتها الدولة على مرافق البنية الأساسية في تلك الفترة، إلا أن الدراسة عزت ذلك إلى سوء وضعف كفاءة الخدمات المتاحة في بعض المرافق. الانفاق الحكومي على كل من التعليم والبحث العلمي في دالتي الاستثمار الخاص والناتج الممكن موجب ومعنوي. معدل الضرائب في دالتي الاستثمار الخاص والناتج المحتمل سالب ومعنوي من أهم النتائج التي توصلت اليها- تؤثر أدوات السياسة المالية على تخصيص الموارد وتطور الاقتصاد ومن ثم على معدل النمو المستهدف.[1]

2- دراسة الرشيد على أحمد سليمان(2004) م بعنوان تقويم السياسات المالية في السودان

هدفت الدراسة إلى بحث تقويم السياسات المالية في السودان من منظور الفكر الاقتصادي الاسلامي. انتهج البحث نهجاً تاريخياً قارن فيه بين الاقتصاد السوداني خلال البرنامج الثلاثي وبقية فترة الدراسة اضافة إلى منهج التحليل الاحصائي الوصفي والاستدلالي. من أهم النتائج التي توصل إليها البحث، دور الزكاة كسياسة مالية في تخصيص الموارد واستئصال ظاهرة الفقر كان محدوداً نسبة للفاقد الكبير من الموارد بسبب ضعف كفاءة الديوان.[2]

---

(1)منال متولي، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسة-جامعة القاهرة مايو1998م، (القاهرة: دار المستقبل العربي) ص 311 -355

(2)رشيد على أحمد سليمان، تقويم السياسات المالية في السودان من منظور إسلامي رسالة ماجستير في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإنمائية، 2004م.

3- دراسة محمد الفاتح إبراهيم الزبير(2004): بعنوان دور السياسة المالية في تخصيص الموارد والقنوات الاساسية للإنفاق، هدف البحث إلى اظهار سياسة تخصيص الموارد والنظام الضريبي كأداة لإحداث آثار إيجابية معينة. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تخصيص الموارد وذلك باستخدام الضرائب والانفاق العام بهدف التأثير على معدل النمو الاقتصادي. افترض البحث أن إعادة النظر من وقت لآخر في أمر ترشيد الانفاق العام له أثر إيجابي على الخدمات بصورة تحقق أكبر فائدة للميزانية العامة مع ترشيد سياسة الاستخدام العام. انتهج الباحث المنهج التاريخي والوصفي مع تحليل البيانات واستخدام النموذج الرياضي. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف مساهمة الضرائب في الناتج القومي الإجمالي واعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة لضعف مستوى دخل الفرد بشكل عام مما يؤدي إلى انخفاض في مستويات الاجور. اوصت الدراسة بضرورة نشر الثقافة الضريبية بين أفراد المجتمع مع ضرورة دراسة هيكل ضريبي مرن يستجيب للمتغيرات الاقتصادية.[3]

4- دراسة عبد المنعم عبد العزيز(2011): بعنوان أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية

كان الهدف من البحث ابراز دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في السودان وذلك من خلال تحديد نوع الضرائب ومن ثم السياسة الضريبية المناسبة التي يجب اتباعها، وقد تم ذلك من خلال دراسة السياسة الضريبية المتبعة في السودان ودراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عليها وذلك في الفترة 1986- 2005م. تمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن تساؤلات منها هل تساهم الضرائب نسبة مقدرة في الإيرادات العامة لتمويل مشاريع التنمية. اتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وقد قام الباحث باشتقاق نماذج الانحدار الخطي في الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى العلاقة بين الضرائب والمتغيرات الاقتصادية الأخرى. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة مرونة الضرائب غير المباشرة أكبر بكثير من مرونة الضرائب المباشرة وارتباط الضرائب غير المباشرة بالناتج المحلي اكبر بكثير مما يجعلها أداة أكثر فعالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي. أوصت الدراسة بعدم زيادة معدلات الضرائب بصوره كبيرة خاصة الضرائب غير المباشرة لتفادي زيادة معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي[4].

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

كلمة الإصلاح توحي بفعل يأتي بعد عطب، وهكذا فإن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي تظهر عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في اختلالات داخلية تستدعى إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي، وإزالة الاختلالات الاقتصادية التي تعوق عملية التقدم. تعرضت غالبية الدول العربية لأزمات اقتصادية متعددة وخانقة منذ بداية الثمانينات، شأنها في ذلك حال غالبية الدول النامية، ومعلوم أن خدمة الديون تستنزف جانباً كبيراً من حصيلة الصادرات، مما أدخل الدول العربية المدينة في حلقة مفرغة من الاحتياج للتمويل الخارجي المقرون بالشروط الباهظة الثمن، حيث بلغ سعر الفائدة قصير الأجل في بداية الثمانينات من القرن

(3)محمد الفاتح إبراهيم الزبير، دور السياسة المالية في تخصيص الموارد والقنوات الأساسية للإنفاق- دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين- كلية الدراسات التجارية، 2004م

(4)عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة السودان في الفترة(1986-2005)، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، قسم الاقتصاد، 2011م

الماضي قرابة الـ 20 بالمائة في ظل سياسة الدولار القوى (في عهد الرئيس الأمريكي ريغان). مع ذلك فإن أزمة الديون لم تكن هي الأزمة الاقتصادية الوحيدة في الدول العربية، إذ تعرضت غالبية اقتصاديات هذه الدول للركود الشديد تحت تأثير الركود الذي ضرب اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، الذي أنتقل إلى الأقطار العربية عن طريق التجارة والسياحة وحركة رؤوس الأموال، وأيضاً تحت تأثير انخفاض أسعار النفطي منتصف الثمانينات، وتراجع طلب الأقطار العربية النفطية عن خدمات العمالة إلى مستوى أدني من مستوى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. في الوقت نفسه[5].

أولا: سياسات الإصلاح الاقتصادي

1- **متطلبات التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي:** هناك ترابط موضوعي بين نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وبين تعاظم القدرة على التعامل مع المتغيرات الدولية ممثلة في بزوغ عصر جديد من التجارة الدولية، والذي يتوجب التعامل معه بأعلى قدر من التماسك وأكبر قدر من القوة والمنعة، لأن هذا النظام التجاري العالمي ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة، أصبح يشكل مع المؤسسات التي ورثت بروتين وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) حجر الرحى في النظام المذكور. وعليه فقد أن الأوان في ظل المتغيرات الجديدة، أعاده التفكير والتأمل في حصيلة ما تم إنجازه ومال يتم إنجازه في شأن السوق العربية المشتركة. لقد سبقت الدول الأوروبية في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، واستفادت من ثمار تلك السياسات وأحدثت من الثمار ثورة علمية وتقنية هائلة، لذا فإن التطبيق العلمي لهذه السياسات، سوف يعجل بإحراز التقدم الاقتصادي المطلوب للدول العربية.[7]

إن جودة الإنتاج والارتقاء بنظام الجودة المتكاملة الشاملة وارتفاع الإنتاجية، هي المعيار الوحيد لتثبيت أقدام الاقتصاد العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة ومن ثم تفادى البطالة، وحيث أن الظروف قد أثبتت أن هذه الخاصية لا يمكن أن تتحقق لكل دولة عربية على حدة مهما زاد ثراؤها، وعظمت مواردها الاقتصادية، إلا بالتعاون العربي والاعتماد المتبادل للقدرات العربية، لذلك يكون تجميع الإرادة العربية وتوحيد طاقاتها، سيما في جانب التنمية الصناعية، سواءً في جانب الطلب أو في جانب العرض. ففي جانب الطلب على المنتجات الصناعية، هناك فرق كبير بين حجم السوق القطرية لمعظم الدول العربية وبين الحجم الاقتصادي الأمثل للمشاريع الصناعية في العديد من الفروع الصناعية، وخاصة الصناعات الأساسية. ومن جانب العرض يتعذر على الأقطار العربية منفردة أن توفر مقومات نجاح التصنيع، من حيث متطلباته البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجيا. ثم يأتي بعد ذلك السعي إلى تجسيد العمل الاقتصادي العربي المشترك، الذي يُمكن البلاد العربية من توسيع قاعدتي العرض والطلب، وتعميق قاعدة التخصص الإنتاجي فيها، هذا فضلاً عن الاستفادة من المزايا النسبية الكامنة في صيغ التكامل الاقتصادي العربي، والتمكن من الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، والقدرة على توزيع المخاطر.[6]

2- **غياب النضج الاقتصادي:** بإلقاء نظرة سريعة على واقع البلدان العربية في بداية عصر تحرير التجارة العالمية، يلاحظ مدى ضخامة حجم الأعباء الملقاة على هذه الدول حتى ترقى إلى المرحلة المتقدمة من النضج الاقتصادي، والاعتماد المتبادل على قدراتها الذاتية التي تمكنها من مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه الاتفاقيات الدولية

---

(5)أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية (حالة مصر المغرب– اليمن)، مجلة قضايا استراتيجية، العدد 3، مايو1996م، ص 14.

(6)إبراهيم محمود، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005م، ص 79 – 81.

(مثل الجات –ATT)، وما رافقها من تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية، وعلى رأسها المجموعات الاقتصادية الثلاث الكبرى في العالم المتمثلة في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. حيث أن التكتلات التي تقدم ذكرها تقترب حصتها من التجارة الدولية للمواد والمنتجات المصنعة من 80% من الإنتاج العالمي. ويعتبر ميلاد الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء منظمة للمبادلات الحرة في أمريكا الشمالية (لنافتا – NAFTA)، والاتجاه نحو تكوين منطقة أخرى للتجارة الحرة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا ASSOCIATION OF SOUTH- EAST ASIAN NATIONS – ASEAN

بمثابة ثلاث نماذج حية لما يتوقع أن تكون عليه تأثيرات التكتلات الاقتصادية على مجرى التحولات التجارية والاقتصادية خلال القرن الجديد العالم العربي تجمعه الروابط التاريخية والثقافية والدينية والعرقية الوثيقة، لدرجة لا يوجد مثيلاً له في أكثر المجموعات الإقليمية المتكتلة في أي مكان في العالم. ومع ذلك لم يعرف طريقاً للتجمع أو التكتل الاقتصادي ينشأ فيه شبها للتنامي في التجارة الدولية الذي يشهده العالم الآن، ولم تشكل صادرات الدول العربية مجتمعة (مع بداية التسعينات) إلا ما نسبته 1.2% من إجمالي قيمة الصادرات في العالم للمواد المصنعة. هذا مع العلم ما تمتلكه الدول العربية من قدرات. رغم ضخامة الاستثمارات التي نفذت خلال عقد السبعينات والثمانينات في كل الدول العربية والتي قدرت بحوالي 1500 مليان دولار، إلا أن الحصيلة أقل من الأهداف المخططة وأكثر تكلفة، واتسمت هذه المشاريع التي نفذت في كثير من الأحيان بتبديد الموارد، إما لعدم واقعية الأهداف، أو لعدم دراسة المشاريع بصورة علمية وموضوعية، أو بسبب اختيار مشاريع فضفاضة لا تتوافر بها مقومات قاعدة الأساس أو لعدم توافر ضمان الاستمرارية، أو لاتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة، قادت إلى هروب رؤوس الأموال وتراجعت معدلات الإنتاج، ومن ثم ضعفت قطاعات الإنتاج، أو فشلت تلك المشاريع للخلل الهيكلي الموجود في بنية الاقتصاديات العربية وولدت تلك الحالات مشاكل اقتصادية جمة منها البطالة.[7]

مما تقدم يمكن القول أن التحديات التي تواجه التنمية العربية، في ظل هذا المد المتدافع من التكتلات الاقتصادية الدولية، كثيرة ومتنوعة وتتلخص في مشاكل التمويل وندرة الاستثمارات الجديدة، وزيادة أعباء خدمة الديون الخارجية، العجز المستمر في الميزانيات العامة، وزيادة السكان والبطالة، والتخلف التقني، والفجوات الغذائية، ومقومات الاستثمار بأشكالها المختلفة البنيوية والقانونية والاقتصادية والسياسية والأمنية والإدارية.

والجدير ملاحظته هنا، هو أن هناك تحديات أخرى تتمثل في اتجاه العالم نحو تدويل الإنتاج، وتحرير التجارة، وتعزيز التكتلات الإقليمية، وتغيير شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية. كما أن السرعة المذهلة التي تتوالى بها الكشوفات العلمية وتطبيقاتها، ونشأ من التخصيص ظهور منتجات تقنية جديدة ومتطور، هذا بالإضافة إلى التحديات النابعة من الأوضاع النفطية المتأرجحة، كل ذلك يحتم على الدول العربية أن تتجه مجتمعة نحو العمل الجاد والمثابر من أجل إعادة بناء اقتصادها على أساس تكاملي، وهو السبيل الوحيد لهذه الدول من التكيف مع هذه المتغيرات الدولية الجديدة، والتفاعل معها، والاستفادة من هذا التكيف، ومحاصرة السلبيات، وتقليل أضرارها إلى أقصى حد ممكن.

3- **صعوبات تواجه الإصلاح الاقتصادي:** هذه الصعوبات متمركزة في الدول التي يهيمن فيها القطاع العام على الاقتصاد عموماً، وتتجه إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد (كما تقد) وتفعيل آليات السوق وتحرير الاقتصاد، وتتلخص هذه الإشكاليات في إشكالية القطاع العام عندما تقوم الدولة ببيع القطاع العام للقطاع الخاص، تكون الدولة قد قامت بعمل من شأنه إفقادها المرتكز الاقتصادي لقوتها السياسية، ولذلك فإن (الدولة

(7)إبراهيم محمود عبد الراضي، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005م، ص 75.

العربية) تقوم بإيجاز الكثير من خطوات الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، وتتحمل في سبيل ذلك النتائج السلبية التي تنجم عنها، ولكنها(في بعض الدول العربية) تتباطأ في ما يتعلق بجزئية خصخصة القطاع العام، إلى أن تصبح القضية معقدة، ملاحظته هنا هو أن صندوق النقد الدولي وهو يرسم ويحدد خطة الإصلاح الاقتصادي، فإنه لا يضع في الحسبان الدور المهم الذي يجب أن تقوم به الدولة في المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد العربي، ويهمل هذا الصندوق المسؤولية الاجتماعية للدولة العربية حقيقةً واقعةً. وفى مواجهة هذه الإشكالية، فإنه من المتصور أن يتم تفعيل الدور الاقتصادي للدولة في المجالات التي تعزز دفع التطور الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي، من دون أن تعرقل طاقات القطاع الخاص في الاستثمار، ويمكن أن يكون تفعيل الدور الاقتصادي للدولة في بعض المجالات المفيدة للقطاع الخاص، حيث يمكن تحديد هذه المجالات التي تلعب فيها الدولة دوراً اقتصاديا فعالاً من دون الإضرار بآليات السوق وذلك بالآتي: [8]

أ- الدولة لها القدرات الفائقة لتجميع الطاقات العلمية وتنظيمها، وتوفير المناخ المناسب للبحث والتطوير، والمقدرة على تنظيم عملية تحويل إنجازات التطور العلمي إلى مجالات الإنتاج بأحدث وأحسن الوسائل الممكنة.

ب- التوسع في المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وبيعها للقطاع الخاص بشكل يحقق ربحاً للموازنة العامة وللدولة. وقيام الدولة بإنشاء مشروعات جديدة على درجة عالية من الكفاءة، وبخاصة أنها قادرة على الحصول على أحدث التكنولوجيا المتاحة، والعلم بمدى توفر عناصر الإنتاج محلياً أو كيفية الحصول عليها من الخارج. وهذا الدور يتيح للدولة التأثير بصورة إيجابية في معدلات الاستثمار، كما يسمح لها بتوجيه الاستثمارات إلى المجالات الأكثر أهمية وحيوية للمجتمع، والتي لا يقبل عليها القطاع الخاص، ولكنه يقبل عليها بعد أن تكتمل ويثبت نجاحها.

ت- يمكن أن تقوم الدولة بتطوير وإصلاح البنية الأساسية وتجعلها في المستوى الذي يحفز النمو الصناعي والزراعي في المناطق الجديدة، ويدفع بتكثيف الاستثمارات في المناطق القديمة طالما أن البنية الأساسية الموجودة فيها قادرة على تحمل إنشاء مشروعات جديدة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن على الدولة أن تستمر بقوة وكفاءة في القيام بدورها التقليدي في الدفاع والأمن لضمان استقرار المجتمع، ضرورةً لتحقيق النمو الاقتصادي، وإنعاش الاستثمارات المحلية والأجنبية بالشروط التي تحقق المصلحة.

ينبغي أن تقوم الدولة بدورها في الرعاية الصحية والاجتماعية، وفى التعليم لضمان رفع المستوى العام لسكانها وضمان مستويات معيشية متوازنة، ولرفع المستوى العلمي، باعتبار أن العلم وما ينتجه من تقنيات إنتاجية جديدة، وما يوفرها من قدرة على التعامل مع هذه التقنيات وصيانتها هو القوة الحاسمة في تحديد مدى تقدم الاقتصاد.

ثانيا: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي: برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي على الدول المدنية، ومنها الأقطار العربية التي قبلت تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع الصندوق أو تحت إشرافه، تتضمن خصخصة القطاع العام بصورة سريعة، هذا في حين أن هناك تناقضاً بين الإسراع بخصخصة المشروعات العامة، كما يطلب الصندوق والدول الدائنة، وبين ضرورة تحقيق تقييم عادل لأصول تلك المشروعات من وجهة نظر الشعب والحكومة في الدول المدينة. لأنه في حالة الإسراع ببيع عدد كبير من المشروعات

(8) المرجع السابق ذكره، ابراهيم محمود عبد الراضي

العامة إلى القطاع الخاص يعنى عرض عدد كبير من المشروعات للبيع في وقت ضيق، حيث يصبح هناك عدد كبير من العروض للبيع، مع قلة الطلب، فإن التقويم السعري للمشروعات ينخفض بصورة غير عادلة تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية. وهذه الحالة لا تشجع الحكومة على البيع، مما يتسبب في مشاكل للدول المدينة التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي.

في حالة قيام الدول المذكورة بتطبيق الخصخصة التدريجية البطيئة، فإنه على الرغم من عرض الأصول العامة يكون بصورة تدريجية إلا أن المستثمرين قد لا يقدمون أسعاراً مناسبة لشراء تلك الأصول، وقد تتعرض عملية الخصخصة برمتها لحالة الامتناع أو جمود الطلب، وهي حالة تتولد من رغبة أوساط المستثمرين المحليين والأجانب في تحول الخصخصة إلى موجة عامة وسريعة حتى يكون لديهم ثقة في صدقيه سياسة الخصخصة. أما سياسة الخصخصة البطيئة والتدريجية القائمة على أساس تحقيق أسعار عادلة للأصول العامة المطروحة للبيع للقطاع الخاص، فإنهم قد لا يتحمسون للمشاركة فيها. ولمواجهة هذه الإشكالية بوجه عام، فإن الدولة يمكنها محاولة إقناع المستثمرين المحليين والأجانب بجدية تنفيذها للإصلاح الاقتصادي، والتطور الكبير في مناخ الاستثمار الملائم، مما يشجعهم على التفاعل الإيجابي مع برنامج الخصخصة التدريجي ولو جزئياً، كذلك يمكن أن تشجع الدولة القطاع الخاص المحلى على المشاركة في برنامج الخصخصة بصورة تدريجية إذا نجحت في تحقيق تحسن ملحوظ في مؤشرات النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص الأجنبي في الاستثمارات الداخلية، فإن صندوق النقد الدولي سعى جاهداً لوضع شروط لشرائه المشروعات العامة، ويدخل ضمن هذه الشروط العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية.

عند بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي، وتنفيذ البرنامج الذي اقترحه صندوق النقد الدولي، وإعلان الدولة عن ذلك، فإن الجماهير يزداد لديها التوقع بتحسن الظروف الاقتصادية، وتبدأ بتلمس النتائج الإيجابية التي من المفترض أن تؤدى إليها عملية الإصلاح الاقتصادي، إلا أن ما يحدث في الواقع غير ذلك، فعملية الإصلاح الاقتصادي في مراحلها الأولى تتضمن تكاليف باهظة تتحملها فئات المجتمع، سيما الطبقات الدنيا والمتوسطة. وبالتالي فإن الذي يحدث هو مزيد من المعاناة الاقتصادية والاجتماعية، هذا في الوقت الذي يتطلب فيه القيام بالإصلاح الاقتصادي حشد الجماهير ودفعها لتأييد هذه السياسات، وبالتالي فإنه بين ضرورة الحشد الواجب لإنجاح الإصلاح عبر حفزه بالنتائج الإيجابية المتوقعة للإصلاح الاقتصادي على المدى الطويل، وبين المعاناة التي سيتحملها الشعب في المراحل الأولى للإصلاح تكمن إشكالية معقدة. [9]

يمكن حل هذه الإشكالية بتوزيع الأعباء التي تصاحب عملية الإصلاح الاقتصادي في المراحل الأولى بشكل عادل، وهذا العدل لا يعنى توزيع الأعباء على المواطنين، بل يعنى توزيع الأعباء على الدخول بحيث ترتفع على أصحاب الدخل المرتفع، وتنخفض على أصحاب الدخول المحدودة. وهذا النمط من توزيع الأعباء له مبرراته التي تتماشي مع العدل والمنطق، لأن أصحاب الدخول الأعلى هم أكثر قدرة على الاستفادة من النتائج الإيجابية للإصلاح الاقتصادي (الذي سيكون ليبرالياً) بما يبرر تحميلهم الجانب الأكبر من التكاليف. وفى هذه الحالة، فإنه يمكن أن يتمتع برنامج الإصلاح الاقتصادي في مراحله الأولى بتأييد شعبي، بعكس الوضع لو تحمل الفقراء ومتوسط والدخل الجانب الأكبر من أعباء الإصلاح (وأهم هذه الأعباء البطالة)، حيث تتولد لدى الغالبية معارضة قوية تتجسد في انفجارات شعبية تعكس الرفض السياسي والاجتماعي لسياسات الإصلاح التي يتحمل ثمنها الفقراء فقط، خاصة الشق المتعلق بالبطالة كما سبق ذكره.

(9)عمر عبد الله كامل، اتفاقية الجات وحتمية المواجهة، سلسلة رؤية سياسية اقتصادية، رقم /3، ص 26.

على صعيد آخر فإن آثار سياسات التحرير في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وفى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وفى معدل البطالة، وفى معدل نمو الاستثمار، وفى تنوع هيكلها وعائدها، (هذه الآثار) تميل للظهور بشكل تدريجي وبطيء، في حين أن الأزمة الاقتصادية التي صممت برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهتها، تكون في الغالب ملحة وتتطلب سرعة تحسن معدل نمو الناتج المحلى، والاستثمارات، الإنتاجية، حتى يتم تخطى هذه الأزمة، ولمواجهة هذه الحالة التي تصاحب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإنه يمكن صياغة سياسات الإصلاح كي تتلاءم مع الظروف بقدر الإمكان، بمعنى أنه يمكن توفير المناخ السياسي الاقتصادي والاجتماعي الذي يشجع على نمو الاستثمارات، وإعادة تشكيل هيكل الاستثمار ورفع الإنتاجية بصورة تؤدى إلى تحسن الوضع الاقتصادي والتخفيف من حدة الآثار السلبية التي تصاحب إعادة الهيكلة. في ذلك الإطار، فإنه يمكن للسياسات الحكومية أن تعزز الاستثمار في مجالين رئيسيين:

الأول هو حماية الاستثمارات العامة في البنية الأساسية المادية ورأس المال البشرى خلال عملية الإصلاح، وهو أمر مطلوب من وجهة نظر تعزيز الاستثمارات الخاصة التكميلية وللمساهمة في نمو هذه الاستثمارات في الأجل الطويل ومن ثم توفير فرص عمل أوسع وهي بصورة غير مباشرة محاربة للبطالة. والثاني هو إعطاء الأولوية عند تصميم برامج الإصلاح لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلى. وهكذا فإن مجمل القول في شأن الدولة المدينة التي تتجه إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بتوصية من صندوق النقد الدولي والدول الدائنة (شرطاً لإعادة جدولة مديونيتها والإعلان عن جدارتها الائتمانية)، فإن هذه الدول تكون في الغالب واقعة تحت ضغوط قوية من جانب الصندوق والدول الدائنة لقبول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يقترحه الصندوق وتلك الدول. وهذا البرنامج قد لا يكون ملائماً في العديد من نقاطه الأساسية لظروف تتعلق بهذه الدول أو تلك كما تقدم، وهو ما يعنى أن تطبيقه قد يسبب لها مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة (منها البطالة)، وفى نفس الوقت تؤدى إلى إعاقة جدولة الديون. لحل هذه المشكلة هناك آراء كثيرة منها ما تقول بضرورة. [10]

انتهاج سياسة النفس الطويل في التعامل مع صندوق النقد الدولي والدول الدائنة، فضلاً عن تقديم مبررات قوية ومنطقية لرفض بعض الجوانب في برنامج الإصلاح المقترح. ومن ناحية أخرى يمكن أن تركز الدول المدينة على سياسات حفز الادخار والاستثمار المحلى لتقليل الاعتماد على الحاجة إلى التمويل الخارجي، حيث أن ذلك يحرر الدول المدينة من جزء كبير من الضغوط الخارجية التي يمكن التعرض لها.

ثالثا: سياسات الاقتصاد السوداني: تعرض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية الصعبة بغية مواجهات التحديات التي واجهت الحكومة منذ العام 1990م. ولعل من أهم السياسات التحول من مركزية الحكم إلى اللامركزية والتوسع في إنشاء الولايات والمحليات وقد شهد الاقتصاد سياسات التحكم في الأسعار ثم التحرير، و ندرة في السلع الضرورية ثم وفرة ولكن بأسعار مرتفعة وتعرض النقد الأجنبي إلى إجراءات وسياسات تمثلتا في سعر الصرف المدار (سعر صرف محدد) وتعويم الجنيه السوداني (ترك سعر الصرف لآلية السوق العرض والطلب دون تدخل) وقد أخذ هذا الاجراء تداعيات بالغة التعقيد تمثلت في الارتفاع الجنوني في أسعار السلع المستوردة والمصنعة بالداخل التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج. أما الجراحة الثالثة فكانت إتباع سياسة سعر الصرف دون تدخل الدولة، وهي خليط من السياستين السابقتين وقد

(10)حمدي أبو النجا، التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 175، سبتمبر 1993م، ص 55.

أدت إلى تعافي جسم الاقتصاد حتى موعد اندلاع الأزمة المالية العالمية وتأثر الاحتياطي من العملات الأجنبية لتجري عملية جراحية رابعة مكملة للثالثة بالإبقاء على سعر الصرف المعوم المدار مع منح حافز تشجيعي ليقفز بسعر الصرف إلى ما يقارب سعر السوق الموازي. وتأثر الاقتصاد السوداني باستحقاقات نيفاشا التي قسمت الثروة وافرزت نظامين مصرفيين. وقد شهد الاقتصاد ندرة موارد ثم وفرة وتعرض الاقتصاد للعزلة، خاصة من الغرب بسبب الحظر الاقتصادي الأحادي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية. [11]

1- **السمات العامة للحكم اللامركزي في السودان:** لقد عكست هذه التجربة الطويلة سمات عامة ظلت داخل هذه الاجهزة من دون التخلص منها كليا والاستقرار على نمط محدد لمستقبل الدولة واتجاهات واولويات الصراع فيها ومن أبرز هذه السمات: [12]

أ- انه نظام لا يزال يعاني من موروثات العهد الاستعماري في نظم الحكم المحلي والإدارة الاهلية وبيروقراطية الدولة واجهزتها التي تكرس لحماية النظام أولا.

ب- أنه نظام ظل في حالة انتقالية على الدوام وذلك لما ظل يعتمده من صور النقل والتجريب والتغيير المستمر في التشريعات والهياكل الإدارية.

ت- أن نظام اللامركزية ظل لصيق بالنظام السياسي، يتغير بمشيئته ويخدم اغراضه، لذلك تكرست فيه المركزية والمحسوبية والبيروقراطية والجهوية والقبلية والاقليمية.

ث- ليس له جذور عميقة في الواقع السوداني من حيث الملامح الحضارية والثقافية والارث التاريخي والاعراق والتقاليد الحية، بما يشكل حماية وسياج منيع لهذه المؤسسات من حالات التبدل والتغير السريع ومواجهة حالات الطوارئ والتحولات الداخلية والخارجية.

ج- تأثره بالحالة الدولية والمتغيرات الاقليمية، ويرجع ذلك لارتباطات النظام السياسي في معظم اوقاته بالالتزامات والاستجابة للضغوط الدولية وفتح الطريق للبحث عن حلول من الخارج. الامر الذي شجع بعض المجموعات المسيسة إلى طرح مطالبهم خارج منظومة الوحدة الوطنية بطرحها في المحافل الدولية ومحاولة ايجاد رأي عام دولي بشأنها، خاصة في المرحلة الدولية الراهنة.

ح- إن تجربة الحكم اللامركزي ولارتباطها وتبعيتها للنظام السياسي، لم تقدم أية تنمية أو نهضة مشهودة وبخاصة في تلك المناطق الطرفية، ولا على صعيد الوحدة الوطنية، رغم أن الدافع لإنشائها كان تحقيق هذه المقاصد في المقام الاول.

خ- أنه نظام يبدو للعيان كما لو أنه يبحث على الدوام عن الجديد ولا يقبل التراجع، أي أن الناس وبحكم البيئة التي لم تحدث أي تغيير جدي في حياتهم وفي واقع مجتمعاتهم، اصبحت مأخوذة بالبحث عن بدائل لمعالجة مشكلاتهم المستمرة، لا سيما تلك المجموعات الطرفية والاثنية التي ساعدها فشل النظم القمعية بعدم الثقة فيها، لذلك نجدها حتي عندما طرحت الانقاذ الفدرالية التي كانت في وقت سابق تمثل ذروة مطالب الجنوب وينظر لها بالمقابل في الشمال على أنها كفر وخروج عن المألوف، لم تمثل لهذه المجموعات عند طرحها أي ردة فعل إيجابية، بل تم طرح الانفصال بأوسع أبوابه بما سمي حق تقرير المصير. [13]

---

(11) المرجع السابق ذكره حمدي ابو النجا

(12)إبراهيم شحاته، وصيتي لبلادي (التحدي الأعظم – السكان – التعليم-انطلاقة القطاع الخاص)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1999م، ص 111.

(13)محمد إبراهيم طه السقا، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 25، العدد 2، 1997م، ص 53 – 87.

2- **سياسات سعر الصرف:** طبق بنك السودان نظام سعر الصرف الثابت منذ عام 1958م عقب انضمام السودان لعضوية صندوق النقد الدولي وفي اغسطس 1971م تم ربط الجنيه بالدولار الامريكي ومنذ نهاية السبعينات بدأ السودان يستخدم سياسة تخفيض سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي ولذلك تدهور موقف ميزان المدفوعات والندرة العامة في النقد الاجنبي مع الحاجة الكبيرة للصرف على مشروعات التنمية. تم إدخال تعدد أسعار الصرف لأول مرة بالبلاد عام 1981 مع السعر الرسمي أصبح هنالك سعر تشجيعي لبعض الصادرات والضريبة على الواردات وسعر تشجيعي لتحويلات المغتربين. اتبعت الدولة خلال الستينات والسبعينات سياسة الرقابة المطلقة على النقد الأجنبي وذلك باحتكارها لحصيلة النقد الاجنبي وتوزيعها على الراغبين وفق شروط معينة بحيث تكون هنالك ميزانية محدودة لاستخدامات موارد النقد الأجنبي تقتصر على استيراد السلع الأساسية. أما في الفترة من 1979 – 1989م فقد شهدت تغيرات مستمرة في سياسات النقد الأجنبي بدأت بإلغاء سياسة التحكم في موارد النقد الأجنبي في سبتمبر 1979م. وتنظيم سوق النقد الأجنبي إلى سوق رسمي وسوق موازي ومن أبرز وأهم ملامح سياسات النقد الأجنبي في **تلك الفترة الآتي:**

أ- التخفيض المستمر لقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

ب- تعدد الجهات التي تحدد سعر الصرف (بنك السودان – لجنة التعامل في موارد السوق الحر – الأسواق المصرفية الحرة).

ج- التحويل المستمر لحصيلة الصادرات من السوق الرسمي إلى السعر الحر.

د- ازدهار السوق الموازي للعملة.

هـ- السماح بفتح صراف ات للتعامل بالنقد الأجنبي.

لذلك في الفترة قبل التحرير الاقتصاد أصدر بنك السودان مجموعة منشورات هدفت لزيادة حصيلة الصادرات لزيادة إيرادات النقد الأجنبي لضمان وصول حصيلة الصادرات إلى داخل البلاد.

في عام 1992م أعلنت الدولة سياسة التحرير الاقتصادي بعد أن رأت أن السياسة السابقة أدت إلى تشوهات خطيرة في العملية الإنتاجية لذلك هدفت الدولة من تطبيق سياسة التحرير إلى تحقيق الآتي.[14]

أ- تحرير سعر الصرف لتحقيق عائد مجزي للمصدرين يساعد على زيادة وتحريك انسياب الصادرات.

ب- تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحسين الصادر.

ج- تحرير أسعار السلع يشجع المنتجين في القطاعات المنتجة الزراعية والحيوانية والصناعية يدفعهم لزيادة الإنتاج أفقيا ورأسيا مما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات فبعد سياسات التحرير الاقتصادي انتهجت العديد من السياسات فيما يخص النقد الأجنبي تمثلت في سعر الصرف الموحد وسياسة التخصيص بمعنى الحصيلة طرف البنك لصالح الالتزام الذي يحدده بنك السودان.

جدول رقم (1) سياسات سعر الصرف في السودان

العام	سياسات سعر الصرف
1958م	طبق بنك السودان سياسة سعر الصرف الثابت
1971م	سياسة ربط الجنيه السوداني بالدولار الامريكي

(14)بشير حمدوش، مشكلات التصحيح والتنمية في المغرب، ورقة قدمت إلى: مؤتمر التصحيح والتنمية في البلدان العربية، البنك الدولي 1995م.

العام	سياسات سعر الصرف
1981م	سياسة تعدد أسعار الصرف (سعر رسمي- سعر تشجيعي)
1992م	اعلنت الدولة سياسة التحرير الاقتصادي.

اعداد: الباحث

ثالثا: آراء الخبراء في مشكلة الاقتصاد السوداني: حلل عدد من الخبراء الاقتصاديين أساس المشكلة الاقتصادية في السودان بصحيفة الانتباهة السودانية منهم الدكتور النذير دفع الله، الفريق محمد عثمان الركابي وزير المالية، بابكر محمد توم، الدكتور حسن أحمد طه. في ندوة بعنوان الاقتصاد السوداني إلى أين؟ [15]

النذير دفع الله: حلَّل عدد من خبراء الاقتصاد أساس المشكلة الاقتصادية في السودان، قائلين أن السودان لا يعاني مشكلة اقتصادية بمفهوم ندرة الموارد وعدم إمكانيتها في تلبية الحاجات اذا كانت هذه الحاجات مرشَّدة حسب الأولويات، ولكن تم تلخيص الأزمة الاقتصادية في السودان على أنها نتاج لمشكلات سياسية في عدم وجود، وتكدس الفساد والذي تراكم لعدة عقود لمدة تقارب الثلاثة عقود بينما يعاني ويعيش غالبية الشعب السوداني تحت خط الفقر، بينما هنالك مشكلة أخرى فنية وإدارية، وهي التي ترتبط ارتباطاً لصيقاً بالنظام السياسي، وتلك الفوضى العارمة التي اجتاحت الأسواق والقطاع المصرفي. آثار سالبة طالب خبراء اقتصاديون بضرورة منح السيارات التي تعمل في الصادرات حصانة دبلوماسية حتى لا يتم التعرض لها في الطريق، وأبدى الخبراء خلال مخاطبتهم المنير الدوري لمركز الإنتاج الإعلامي من قرار البنك المركزي الخاص بتغيير العملة فئة الـ 50 جنيهاً، وتخوفوا من أن يحدث الأمر آثاراً سالبة على البنوك والمصارف الحكومية، مؤكدين وجود عراقيل كثيرة تعترض صادر البلاد للخارج، واصفين بأنها تُفقد المنتج السوداني قيمته، موضحين أن ما يحدث في الاقتصاد الوطني من أزمات عبارة عن تراكمات خلقتها وزارة المالية باتخاذ سياسات خاطئة أبرزها الاستدانة من النظام المصرفي وضخ كميات كبيرة من السيولة، مشددين على ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي وإعادة النظر في سياسات البنك المركزي، داعين إلى ضرورة مراجعة ميزانية عام 2018 وإلى زيارة مناطق الإنتاج في الولايات وحل المشاكل العالقة في الزراعة وعدم اللهث وراء القروض الأجنبية قائلين لا يمكن أن نظل نلهث وراء القروض الخارجية ونترك موارد السودان في الولايات، مشددين على ضرورة منح المغتربين حوافز إضافية لجذب التحويلات المالية عبر البنوك الحكومية، وطالبوا بضرورة وضع قرارات حاسمة لوقف تهريب الذهب والصمغ العربي. [16]

وزير المالية الفريق محمد عثمان الركابي وخلال تلاوة البيان الاقتصادي عن موازنة الحكومة القومية للربع الأول من العام 2018م وفق حديث وزير المالية كان من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأن يصل معدل نمو الناتج المحلي الـ 4% وأكد الركابي ارتفاع متوسط معدل التضخم في الربع الأول مقارنة بنفس المعدل من العام الماضي، وأشار الركابي إلى أن العامل الأساسي لارتفاع التضخم، هو ارتفاع أسعار السلع (مجموعة المواد الغذائية)، وبالذات المنتجة محلياً كالقمح المحلي الذي ارتفع سعره إلى أعلى من المستورد والحبوب والسكر واللحوم التي أصبحت تشكل نسبة 56% من نسبة ارتفاع التضخم، مبيناً أن هنالك تباين كبير في معدلات التضخم بين الولايات، كاشفاً أن سعر الصرف في السوق المنظم خلال الربع الأول من العام 2018م بلغ متوسط 18للدولار مقابل 6.7 جنيه للدولار خلال نفس الفترة من العام السابق، موضحاً انخفاض العجز في الميزان التجاري خلال الربع

(15)شبكة البصرة – الإنترنت الاربعاء 10 ربيع الثاني 1434 / 20 شباط 2013

(16) المرجع السابق ذكره

الأول من العام 2018 م، وأضاف الركابي عن حزمة من المعالجات التي يجب اتخاذها للوصول إلى حلول حقيقية منها تنمية الموارد المطلوبة ومناهضة الإسراف والفساد والمحسوبية والاحتكار والإغراق وغسيل الأموال.[17]

الخبير الاقتصادي الدكتور حسن أحمد طه، قال لابد من تشريح المشكلة الاقتصادية التشريح السليم، سيما وأن هنالك الكثير من المعالجات التي تمت ولكنها لم تحدث أثراً طيباً. وأكد طه أن كل الدول في العالم تواجه إشكالات اقتصادية ولكنها تعمل على التعامل معها بطريقة جادة وعلمية، وأن الاقتصاد السوداني الذي صمد لأكثر من عشرين عاماً في ظل الحصار الاقتصادي كفيل بأن يكون اقتصاداً له شأن كبير في القارة الإفريقية والعالم، إذا وجد الإدارة والتخطيط السليم. وشدد طه على ضرورة الاعتراف بالمشكلة حتى توضع لها الحول السليمة، موضحاً بأن الاقتصاد السوداني برغم التعثر، إلا أنه لم يواجه نمواً سالباً، وهي الميزة التي تميز بها، مؤكداً أن انفصال الجنوب ذهب بما يقارب الـ 75% من عائدات البترول وكشف طه أن البرنامج الخماسي لم يتحقق حتى اللحظة والذي يعمل على سد الفجوة الداخلية وهي أهم الفجوات التي يجب معالجتها بالسرعة المطلوبة، مطالباً بزيادة الإنتاج والإنتاجية وتقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الصادرات.[18]

رابعا: الحل لمشاكل السودان الاقتصادية سياسي بامتياز

على رغم سلسلة المؤشرات السلبية التي تواجه السودان، فان ما يعانيه ليس ناتجاً من مشكلة اقتصادية، بل عن أزمة سياسية مستمرة لم تنته بتقسيمه مع انفصال الجنوب. ولكن يبدو انها تنتظر تحقيق مصالحة قومية تشمل الشعب السوداني بفئاته وأعراقه وأقاليمه المختلفة، وقيام حكومة تكنوقراط غير مسيسة تعمل على توفير السلام في مناطق الحروب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الازرق، وتحضر لانتخابات مبكرة بحياد وشفافية ونزاهة. ولا شك في أن تحقيق كل ذلك يحتاج إلى تنازلات كبيرة شبيهة بما فعله حزب النهضة في تونس. فهل يقدم قادة الشعب السوداني على هذا الانجاز الكبير؟ منذ نحو 31 سنة، وبالتحديد منذ ايلول (سبتمبر) 1983، والسودان يعيش في عزلة سياسية واقتصادية، بدأتها الولايات المتحدة بعد اعلان الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري ما أطلق عليه النظام آنذاك «قوانين الشريعة الاسلامية». وفي 30 حزيران (يونيو1989 (، زادت وتيرة الحصار بعد قيام ثورة الانقاذ، ثم زادت مرة أخرى عام 1990، نتيجة موقف الخرطوم من غزو العراق للكويت، ودفع السودانيون ثمناً كبيراً لهذا الحصار، خصوصاً بعد انضمام دول الخليج وبعض الدول الغربية إليه، وتراجعت نتيجة ذلك تحويلات السودانيين العاملين في الخارج والتي كانت مقدرة بنحو ثلاثة بلايين دولار سنوياً.[19]

عام 1997، اشتد الحصار الاقتصادي الأميركي على السودان، وفي ايلول 2001، وضعت الولايات المتحدة حكومة الخرطوم على قائمة الدول التي يجب محاصرتها اقتصادياً. وإذا كان النفط هو السبب الرئيس للحصار الاقتصادي، فقد خسر السودان نتيجة تأخر استغلاله لأكثر من 15 سنة، نحو 100 بليون دولار، حتى توج هذا الحصار بانفصال الجنوب في تموز (يوليو) 2011، وانفصلت معه عائدات نفطية تزيد على سبعة بلايين دولار سنوياً. وبدلاً من أن يرفع الحصار الاقتصادي بعد الانفصال، شهد البلد تأجيجاً للصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق

(17)المرجع السابق ذكره

(18) المرجع السابق ذكره.

(19)بنك السودان المركزي، قطاع الاقتصاد والسياسات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ندوة السياسات الاقتصادية الراهنة في السودان الواقع والتحديات، فبراير 2011م ص. 50-51

فضلاً عن منطقة دارفور. ولعل القطاع المصرفي السوداني كان الاكثر تضرراً، اذ قدرت خسارته خلال 16 سنة، (1997- 2014) نحو تسعة بلايين دولار. [20]

بدلاً من أن يتعامل هذا القطاع عبر النظام المالي الدولي، اضطر للتعامل مع السماسرة وتجار العملة في السوق السوداء، ما ادى إلى زيادة الكلفة، وترتيب أعباء باهظة على الدولة، وكذلك على مؤسسات القطاع الخاص التي تعرض بعضها للإفلاس والبعض الآخر للدمج، وخسرت المصارف جزءاً كبيراً من رأس مالها وأرباحها وزبائنها داخل السودان وخارجه، حتى أن المصارف العالمية أوقفت تعاملها مع المصارف السودانية خوفاً من العقوبات الأميركية. وأدى ذلك إلى انخفاض احتياط البنك المركزي من العملات الأجنبية، وانتعاش السوق السوداء، وتدهور سعر صرف الجنيه السوداني الذي وصل اخيراً إلى 8 جنيهات في مقابل الدولار، ويخشى أن يصل إلى عشرة جنيهات بنهاية السنة. وبسبب سيطرة أميركا على المؤسسات المالية الدولية، حرم السودان من القروض والمنح والهبات، مع العلم أن الديون المترتبة عليه بلغت نحو 43 بليون دولار، ولكن ما يلفت هو أن أصل الدَين يبلغ فقط نحو 15 بليوناً، بينما تشكل بقية المبلغ الفوائد المترتبة عليه. [21]

كنتيجة طبيعية للعجز المستمر في موازنة الدولة بسبب زيادة النفقات على الإيرادات، وكان آخرها موازنة العام الحالي التي تحمل عجزاً يبلغ 12 بليون جنيه، (بين نفقات 58.2 بليون وايرادات 46.2 بليون جنيه)، اضطرت الحكومة إلى اعتماد سياسة تقشف وإلغاء الدعم على ثلاث مراحل، كانت الأولى في حزيران (يونيو) 2012، والثانية في أيلول 2013، وستكون الثالثة بنهاية السنة أو مطلع عام 2015. وتبلغ قيمة الدعم نحو 13 بليون جنيه موزعة بين 5 بلايين لدعم المحروقات، و1.5 بليون لدعم القمح، ونحو 6.5 بليون جنيه لدعم السلع الاستراتيجية، ويشكل أكثر من 22 في المئة من نفقات الموازنة. وبذلك أبدى صندوق النقد رضاه عن اداء السلطات السودانية في تنفيذ برنامجها الاقتصادي، وتوقع أن ينمو اقتصاد السودان بنسبة 2.5 في المئة عام 2014، أن يواصل التضخم التراجع إلى 18 في المئة، مؤكداً أن الآفاق المستقبلية للاقتصاد لا تزال مؤاتية. [22]

إذا كان رقم التضخم (على رغم ارتفاعه) قريباً من الرقم المستهدف في موازنة العام الحالي، وهو 20.9 في المئة، فان الأرقام الحقيقية والتي تعكس الواقع هي ضعف هذا الرقم، كما أعلن الجهاز المركزي للإحصاء في الخرطوم أن معدل التضخم السنوي ارتفع إلى 46.8 في المئة في تموز الماضي، ما يعكس زيادة شهرية نسبتها 10 في المئة على أسعار السلع الاستهلاكية. ويعود السبب في ذلك إلى اجراءات التقشف وخطط الحكم لخفض دعم الوقود والخبز والسلع الاستراتيجية، مع التأكيد على أن الأسعار بدأت ترتفع منذ انفصال الجنوب في تموز 2011، ما حرم الخرطوم 46 في المئة من ايرادات الخزينة العامة، و80 في المئة من عائدات النقد الأجنبي الذي يحتاج اليه السودان لدعم الجنيه ودفع فاتورة الاستيراد المتزايدة. وهكذا يبدو واضحاً أن مشاكل السودان الاقتصادية، بدءاً بالعقوبات الأميركية وتراكم الديون الخارجية وتدهور قيمة الجنيه وافلاس المؤسسات وهروب الاستثمارات، وحتى انفصال الجنوب واستمرار الصراع في بعض المناطق، وتراجع النمو، تعتبر في جوهرها مشاكل سياسية، والبرامج الاقتصادية لا تحلها، ولا بد من تغييرات سياسية في بنية الحكم تؤدي إلى وقف الحرب والنزاعات المسلحة، وتسمح بالتداول السلمي الحقيقي للسلطة، وتحقيق علاقات خارجية تعيد السودان إلى التفاعل مع التطور الاقتصادي الإقليمي والدولي، والاستفادة من الاستثمارات العربية والاجنبية. [23]

---

(20)المرجع السابق.

(21). المرجع السابق.

(22). المرجع السابق.

(23). المرجع السابق.

خامسا- السياسات المالية والنقدية في السودان: [24]

أصدر بنك السودان المركزي السياسات المالية والنقدية للعام 2018 والتي تعد المرجعية الأساسية لخطة البنك المركزي والجهاز المصرفي في العام 2018.جاء ذلك استناداً إلى الخطة الاستراتيجية الثالثة للدولة 2017- 2020 ومرجعيات وموجهات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015- 2019 وبرنامج إصلاح الدولة ومخرجات الحوار الوطني واتساقاً مع موجهات الموازنة العامة للدولة 2018.وهدفت سياسات هذا العام إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للدولة والموازنة والمتمثلة في تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاج والإنتاجية لزيادة موارد البلاد الداخلية والخارجية والإسهام في سد عجز الموازنة وتوفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة احتياجات البلاد الخارجية من السلع والخدمات. وتفصيلاً لهذا فقد جاءت سياسات بنك السودان المركزي في سبعة محاور شملت محور الاستقرار النقدي ومحور سعر الصرف ومحور استقطاب واستخدامات الموارد ومحور الاستقرار المالي والسلامة المصرفية ومحور نظم الدفع ومحور التمويل الأصغر والصغير والمتوسط ومحور تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية. وهدفت السياسات لهذا العام إلى احتواء معدلات التضخم في حدود 19.5 % من المتوسط بغرض الإسهام في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 4% باستهداف معدل نمو في عرض النقود في حدود 18.2%.كما هدفت إلى الاستمرار في سياسات سعر الصرف المرن المدار لتحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية وتحديد قيمتها الحقيقية مقارنةً بالعملات الأجنبية المختلفة، كما سيستمر بنك السودان المركزي في تطبيق السياسات التشجيعية للاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين بالسماح لهم بالتمويل العقاري وفقاً لضوابط محددة. وهدفت سياسات البنك للعام 2018 إلى رفع جاهزية المصارف وتقوية مراكزها المالية لمواجهة متطلبات مرحلة ما بعد رفع الحظر الاقتصادي الأمريكي عن البلاد بالنزول بنسبة التعثر إلى 4% بنهاية العام 2018. وفي محور التمويل الأصغر والصغير والمتوسط عمل البنك المركزي على زيادة النسبة المخصصة لتمويل هذا القطاع إلى 15% من إجمالي المحفظة التمويلية للمصارف مقارنةً بنسبة 12% المخصصة سابقاً.

النتائج ومناقشتها

1- الحكم اللامركزي زاد الإنفاق الحكومي على حساب الإنتاج والتنمية، مما أضعف الاقتصاد بالبلاد.
2- سياسات الدولة تجاه عدم تحفيز المغتربين والمستثمرين أدت لهروب رؤوس الأموال للخارج.
3- الفساد الحكومي وعدم الشفافية أدت إلى تدهور الاقتصاد السوداني.
4- عدم الفصل بين السلطات أدى لحماية وعدم محاربة الفساد الإداري والحكومي.
5- هجرة الكوادر المؤهلة بسبب سياسة التمكين التي طبقتها الحكومة أدت لتدهور الاقتصاد السوداني.
6- الحصار والعزلة السياسية والاقتصادية العالمية لموقف السودان من حرب الخليج ومعادات أمريكا سبب مباشر في تدهور الاقتصاد السوداني.
7- إهمال مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية، له تأثير سلبي على الاقتصاد.

نجد هناك بعض الدراسات أشارت إلى وجود هذه المشكلة، دراسة منال متولي من أهم نتائجها يتم ربط الإعفاءات الضريبية بأهداف قومية، يمكن أن يخصم من الوعاء الضريبي بعض البنود التي تشجع على الاستثمار. دراسة الرشيد على احمد سليمان من أهم نتائجها سياسة الإنفاق العام على المشروعات الرأسمالية كان لها مردود

(24) https: //www.findevgateway.org/ar/organization/alnilin-news تاريخ النشر 2018/1/9م

إيجابي. إن هنالك خلل منهجي في السياسة المالية يعكسه استخدام القروض الأجنبية الربوية لا سيما غياب ضرورة اقتصادية تحتم هذا الاستخدام. دراسة محمد الفاتح ابراهيم الزبير من أهم نتائجها ضعف مساهمة الضرائب في الناتج القومي الإجمالي واعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة لضعف مستوى دخل الفرد بشكل عام مما يؤدي إلى انخفاض في مستويات الأجور. دراسة عبدالمنعم عبدالعزيز توصلت لنتيجة مهمة هي أن درجة استجابة معدلات التضخم للزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة عالية جداً مما يعني أن السياسة الضريبية المتبعة في السودان تؤدي لإحداث عدم الاستقرار الاقتصادي.

مناقشة النتائج:

تجربة الحكم اللامركزي في السودان غير موفقة باعتبار أن تقصير الظل الإداري والتوسع في إنشاء الولايات والمحليات يحتاج لموارد حقيقية غير متوفرة للدولة وليس على حساب الخدمات والتعليم والصحة وخلافه. هناك تدهور وانخفاض مستمر في سعر الصرف نتيجة للسياسات الغير موفقة من جانب الدولة بسبب عدم وضع سياسات تحفز المستثمرين والمغتربين لجذب مدخراتهم داخل البلاد، والتهريب الممنهج لموارد البلاد. أقر بعض الخبراء الاقتصاديين بأن مشكلة السودان الاقتصادية تتمثل في عدم اهتمام الدولة بالإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية، وتقليل الإنفاق الحكومي والشفافية، وأقر البعض أن جوهر مشكلة السودان سياسية والبرامج الاقتصادية لا تحلها، ولابد من تغييرات سياسية في بنية الحكم تؤدي إلى وقف الحروب والنزاعات المسلحة، وإنهاء العزلة السياسية مع جميع دول العالم. عليه فإنه لكي ينجح أي إصلاح اقتصادي في البلاد يتعين أولاً أن نعيد الثقة بين صانع القرار الاقتصادي والسياسي وبين المجتمع وعلى رأسه القطاع الخاص وجميع أهل الكسب والصنائع الذين يشكلون الاساس لأي نمو اقتصادي ومشاركة حقيقية في صناعة القرارات الوطنية، وحيثياتي في ذلك أن بلادنا قد مرت بتقلبات سياسية ومناهج وسياسات وقرارات اقتصادية وسياسية أضرت كثيرا وأفقدت الثقة وباعدت الشقة بين الحكومات المتعاقبة والمواطنين منذ ستينيات القرن الماضي، بدأت بقرارات المصادرة والتأميم في بداية العهد المايوي بل قبله في مشاريع النيل الأبيض في العهد الحزبي بضغوط من الفكر الاشتراكي الذي ساد عقب ثورة اكتوبر 1964 ومروراً بالإعدامات في العملة في بداية عهد الانقاذ، فتبديل العملة عام 1991ولم تقف تلك التقلبات والقرارات المفاجئة والمتعسفة تجاه القطاع حتى اليوم، الأمر الذي أدى لهروب رؤوس الأموال للخارج وعدم دخول عشرات المليارات من العملات الحرة التي يمتلكها السودانيون بالخارج في شرايين الاقتصاد السوداني والمصارف بشكل خاص، واستفادت منها دول أخرى.. أن عودة وبناء الثقة تشكل الاساس لأي إصلاح اقتصادي وسياسي حقيقي ومستدام. وبناء على ما تقدم نخلص إلى بعض المؤشرات:

1- إهمال الدولة لقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية.
2- هناك فقدان الثقة بين صانع القرار الاقتصادي والسياسي والمجتمع.
3- الإنفاق الحكومي الغير مرشد ممثلا في التوسع في إنشاء الولايات والمحليات مع عدم وجود موارد حقيقية.
4- هناك عزلة سياسية واقتصادية والفساد الإداري وهروب الكوادر المؤهل للخارج وعدم الشفافية

التوصيات:

1- عدم تقصير الظل الإداري بدمج الولايات والمحليات للتقليل من الإنفاق الحكومي.
2- وضع سياسات تحفز المغتربين والمستثمرين للاستفادة من مدخراتهم داخل السودان.
3- ضرورة محاربة الفساد الحكومي وإظهار الشفافية ذلك بتكوين آلية مستقلة قادرة على تطبيقه.

4- ضرورة الفصل بين السلطات لعدم حماية الفساد الإداري والحكومي.
5- تحفيز الكوادر المؤهلة للعودة بالعمل بالسودان للمساهمة في تطوير الاقتصاد السوداني.
6- انتهاج سياسات متوازنة مع دول العالم للخروج من العزلة السياسية والاقتصادية بغية الإصلاح الاقتصادي.
7- ضرورة الاهتمام بجانب الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية.

المصادر والمراجع:

1- منال متولي، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة مايو1998م، (القاهرة: دار المستقبل العربي) ص ص 311- 355
2- رشيد على أحمد سليمان، تقويم السياسات االمالية في السودان من منظور إسلامي، رسالة ماجستير في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإنمائية، 2004م.
3- محمد الفاتح إبراهيم الزبير، دور السياسة المالية في تخصيص الموارد والقنوات الأساسية للإنفاق- دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين- كلية الدراسات التجارية، 2004م
4- عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة السودان في الفترة(1986-2005م(، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، قسم الاقتصاد، 2011م
5- أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية (حالة مصر المغرب– اليمن)، مجلة قضايا استراتيجية، العدد 3، مايو1996م، ص 14.
6- إبراهيم محمود، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005م، ص 79 – 81.
7- عمر عبد الله كامل، اتفاقية الجات وحتمية المواجهة، سلسلة رؤية سياسية اقتصادية، رقم/ 3، ص 26.
8- حمدي أبو النجا، التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 16، العدد 175، سبتمبر 1993م، ص 55.
9- إبراهيم شحاته، وصيتي لبلادي(التحدي الأعظم – السكان – التعليم- انطلاقة القطاع الخاص)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1999م، ص 111.
10- محمد إبراهيم طه السقا، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 25، العدد 2، 1997م، ص 53 –87.
11- بشير حمدوش، مشكلات التصحيح والتنمية في المغرب، ورقة قدمت إلى: مؤتمر التصحيح والتنمية في البلدان العربية، البنك الدولي 1995م.
12- شبكة البصرة – الإنترنت الاربعاء 10 ربيع الثاني 1434/ 20 شباط 2013
13- بنك السودان المركزي، قطاع الاقتصاد والسياسات، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، ندوة السياسات الاقتصادية الراهنة في السودان الواقع والتحديات، فبراير 2011م ص.ص 50- 51